عمّار دويك*

# السلاح الواحد والدولة الغائبة: إشكالية القوة والسيادة في الحالة الفلسطينية

لا يمكن اختزال النقاش بشأن السلاح الفلسطيني في ثنائية الاحتفاظ به أو نزعه، إذ يرتبط هذا السؤال بأزمة أوسع تطال المشروع الوطني الفلسطيني نفسه: أهدافه واستراتيجيته وأدواته ومرجعية قرار الحرب والسلم، ولا سيما بعد تجربة ٧ تشرين الأول / أكتوبر وما أعقبها من حرب مدمرة أعادت طرح جدوى العمل المسلح وتكلفته وحدود قدرته على تحقيق الأهداف السياسية. وفي الوقت نفسه، يتصاعد مطلب نزع السلاح ضمن تصورات إسرائيلية ودولية وإقليمية لإعادة ترتيب الواقع الفلسطيني وموازين القوة في المنطقة، من دون أن يقترن ذلك دائماً بإنهاء الاحتلال أو قيام دولة فلسطينية ذات سيادة. وانطلاقاً من التجارب المقارنة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تجادل المقالة في أن معالجة السلاح لا يمكن أن تكون إجراء أمنياً منفصلاً، وإنما يجب أن تكون جزءاً من تحول سياسي أوسع يجمع بين إنهاء الاحتلال وتوفير أفق للسيادة والحقوق، وبين إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس من الشرعية والوحدة والمساءلة، بحيث تخضع أدوات القوة لاستراتيجيا وطنية جامعة، ويقترن الانتقال من العمل المسلح ببناء بدائل فاعلة لمقاومة الاحتلال وتحقيق الأهداف الوطنية

بات سلاح فصائل المقاومة الفلسطينية إحدى أكثر القضايا حضوراً وإثارة للجدل في النقاش عن مستقبل القضية الفلسطينية. فهو، من جهة، يقع في قلب سجال فلسطيني – فلسطيني قديم ومتجدد بشأن طبيعة المشروع الوطني، وأدواته، والعلاقة بين المقاومة والسلطة والدولة؛ ومن جهة أُخرى، أصبح في صلب التصورات والمطالب الإقليمية والدولية

* أستاذ في جامعة بيرزيت، والمدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ICHR).

المتعلقة بمستقبل قطاع غزة، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، وشكل الترتيبات الممكنة في مرحلة ما بعد الحرب.

وتتعدد الصيغ التي يُطرح من خلالها هذا الملف، وإن كانت تنتهي غالباً إلى المضمون نفسه. فتارةً يأتي الطرح بلغة تبدو أكثر توافقية، من قبيل: "دولة واحدة، حكومة واحدة، قانون واحد، وسلاح واحد"، وطوراً يُطرح بصورة أكثر مباشرة وصراحة تحت عنوان: نزع سلاح حركة "حماس" وسائر الفصائل المسلحة. وبين الصيغتين تتفاوت اللغة، لكن الافتراض الكامن خلفهما يبقى واحداً تقريباً: أن وجود السلاح خارج إطار سلطة سياسية مركزية يمثل مشكلة يجب حلها بصفتها شرطاً لإعادة ترتيب المشهد الفلسطيني.

غير أن فهم تصاعد المطالب الدولية والإقليمية بنزع السلاح لا يكتمل إذا اقتصر النظر إليه باعتباره مسألة فلسطينية أو شرطاً لترتيبات ما بعد الحرب في قطاع غزة، فهذا المطلب يندرج أيضاً في سياق إقليمي أوسع أعادت الحرب أو الحروب التي اندلعت منذ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٣ تشكيل ملامحه وموازين القوة داخله. كما أن الحرب لم تظل تداعياتها محصورة في قطاع غزة، بل امتدت، بأشكال ودرجات متفاوتة، إلى الضفة الغربية ولبنان وسورية وإيران واليمن وقطر، وتحولت بالتدرج إلى مواجهة إقليمية أوسع أعادت إلى الواجهة أسئلة القوة والردع ومستقبل الترتيبات الأمنية في المنطقة. وفي هذا السياق، يمكن قراءة الإصرار الإسرائيلي على نزع سلاح حزب الله، والمساعي الرامية إلى إنهاء أو تعطيل القدرات النووية والعسكرية الاستراتيجية الإيرانية، وكذلك استهداف جزء واسع من المقدرات العسكرية السورية في المرحلة التي أعقبت سقوط نظام الأسد. فعلى الرغم من اختلاف السياقات السياسية والقانونية والعسكرية لهذه الحالات، فإن ما يجمع بينها هو السعي لإعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية على نحو يحدّ من ظهور قوى أو قدرات عسكرية مستقلة قادرة على مقاومة إسرائيل أو تقييد حريتها في استخدام القوة أو إنتاج معادلات ردع في مواجهتها. ومن ثمّ، لا يعود مفهوم "نزع السلاح" في هذا السياق مقتصراً على جمع أسلحة فاعل فلسطيني بعينه، بل يغدو جزءاً من تصور أوسع لإعادة ترتيب المجال الإقليمي بما يكرّس التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي، ويضيّق في المقابل هامش امتلاك الفاعلين الفلسطينيين والإقليميين لأدوات قوة يمكن أن تنازِع هذا التفوق أو تحدّ منه.

أمّا البُعد الفلسطيني، وإن كان لا يمكن استبعاد التأثير الإقليمي والدولي فيه، فينصب على مكانة العمل المسلح في المشروع الوطني الفلسطيني بعد تجربة العقود الماضية، وخصوصاً بعد المنعطف الذي مثله ٧ تشرين الأول / أكتوبر وما أعقبه من حرب إبادة مدمرة. وإذا خلص الفلسطينيون إلى أن هذه الأداة استنفدت دورها، أو أن تكلفتها باتت تتجاوز قدرتها على تحقيق أهدافها، فما البديل السياسي والنضالي القادر فعلياً على مقاومة الاحتلال وانتزاع الحقوق الفلسطينية؟

الفارق بين المقاربتين الدولية والوطنية هو فارق جوهري ينبثق من تعريف المشكلة ذاتها. فالمقاربة الدولية تميل إلى التعامل مع السلاح على أنه معضلة أمنية وسياسية يجب

تفكيكها أو احتواؤها تمهيداً لترتيبات جديدة في غزة والنظام الفلسطيني والمنطقة عامة. أمّا المقاربة الفلسطينية فلا تستطيع، أو لا ينبغي لها أن تفصل سؤال السلاح عن السؤال الأكبر المتعلق بأزمة المشروع الوطني: ما هدف هذا المشروع اليوم؟ وما استراتيجيته؟ وما أدواته؟ ومَن يملك قرار الحرب والسلم؟ وكيف يمكن بناء إطار سياسي جامع يوازن بين حقّ الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال، وبين ضرورة وجود نظام سياسي موحد وقادر على اتخاذ القرار؟

## السلاح بين شرعية المقاومة ومنطق الدولة وشبح الانقسام

إذا كان البُعد الدولي من النقاش بشأن السلاح الفلسطيني ينطلق، في جانب مهم منه، من سؤال أمني يتعلق بتحييد القوة المسلحة الفلسطينية وإعادة ترتيب النظام السياسي بما ينسجم مع تصورات إقليمية ودولية، فإن السجال الفلسطيني – الفلسطيني عن السلاح أكثر تعقيداً وتعدداً في أبعاده. فهو يتصل، أولاً، بشرعية المقاومة المسلحة في ظل استمرار الاحتلال وغياب السيادة الفلسطينية، لكنه في الوقت نفسه متعلق بسؤال آخر لا يقل إلحاحاً عن جدوى هذه الأداة وتكلفتها، ولا سيما في ضوء تجربة ٧ تشرين الأول / أكتوبر وما أعقبها من حرب إبادة مدمرة، وأثمان بشرية ومادية غير مسبوقة.

للسلاح، بدايةً، مكانة عميقة في التجربة والذاكرة الوطنيتين الفلسطينيتين. فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي، تبدلت التنظيمات والأيديولوجيات والجهات التي حملت السلاح، وتغيرت أشكال العمل المسلح وبيئاته، لكن حضوره ظل ثابتاً بصفته إحدى الأدوات التي لجأت إليها الحركة الوطنية في مواجهة المشروع الصهيوني ثم الاحتلال الإسرائيلي. واستمد هذا السلاح جانباً مهماً من شرعيته السياسية والشعبية من استمرار الاحتلال نفسه، ومن عجز المسارات الأُخرى، في نظر قطاعات واسعة من الفلسطينيين، عن إنهائه أو ضمان الحقوق الوطنية. كما راكم، عبر عقود من التجربة الفلسطينية، قيمة رمزية تجاوزت وظيفته العسكرية المباشرة، بحيث اقترن في المخيال الوطني بمعاني الرفض والكرامة والصمود والقدرة على مواجهة واقع اختلال القوة.

لكن هذه ليست الذاكرة الوحيدة التي يستحضرها السلاح في الداخل الفلسطيني، إذ تكشف التجربة التاريخية أن تعدد مراكز القوة المسلحة قد يتحول، في لحظات الانقسام السياسي والتنظيمي، إلى صدام داخلي، مثلما أظهرت بصورة مبكرة المواجهات التي رافقت انشقاق "فتح الانتفاضة" عن حركة "فتح" في لبنان في سنة ١٩٨٣. غير أن أكثر تجليات هذه الإشكالية قسوة وأثراً تمثلت في الاقتتال الداخلي الذي رافق الانقسام الفلسطيني في سنة ٢٠٠٧، حين انتقل السلاح من مواجهة الاحتلال إلى الصراع على السلطة والشرعية داخل المجتمع الفلسطيني نفسه. ومنذ ذلك الحين، لم يعد السؤال عن السلاح مقتصراً على مدى ضرورته أو جدواه في مواجهة إسرائيل، بل بات يشمل أيضاً الضمانات السياسية والمؤسساتية التي تحول دون تحوّل القوة المسلحة، في لحظة أزمة أو تنازع على الشرعية، إلى أداة لفرض الوقائع وحسم الخلاف الداخلي بالقوة.

وهذا البُعد ضروري لفهم موقف قطاعات وقوى فلسطينية لا تنطلق بالضرورة من

رفض مبدئي للمقاومة المسلحة، بقدر ما تنطلق من تجربة تاريخية خلقت شكاً عميقاً في وجود سلاح تنظيمي مستقل عن المؤسسات والقرار الوطني الجامع. فالمعضلة، من هذا المنظور، ليست في وجود السلاح وحده، بل في العلاقة بين السلاح والسياسة: هل يخضع السلاح لاستراتيجيا وطنية متوافق عليها، أم تصبح القوة المسلحة نفسها مصدراً للسلطة السياسية ووسيلة لحمايتها؟ ومَن يقرر متى تُستخدم هذه القوة ومتى تتوقف؟ ومَن يتحمل تبعات قرار استخدامها إذا كانت نتائجه تطال المجتمع الفلسطيني بأكمله؟ وهذه الأسئلة لا تتعلق بحركة "حماس" وحدها، بل بمبدأ أوسع يتصل بتنظيم القوة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، وبطبيعة النظام السياسي الذي يريد الفلسطينيون بناءه.

ومن هنا يظهر التوتر بين منطق المقاومة المسلحة ومنطق بناء الدولة والمؤسسات، لكنه توتر أكثر تعقيداً ممّا توحي به مقولة "سلاح واحد وسلطة واحدة". فمن حيث المبدأ، تفترض الدولة الحديثة وجود مرجعية سياسية وقانونية واحدة تخضع لها أدوات القوة وقرار استخدامها. غير أن الحالة الفلسطينية لا تقوم في ظل دولة مكتملة السيادة، بل في ظل احتلال مستمر، وسلطة محدودة الصلاحيات، وانقسام سياسي ومؤسساتي، ومشروع تحرر وطني لم ينجز أهدافه بعد. ولذلك يصعب نقل مفهوم احتكار الدولة للسلاح بصورة آلية إلى الحالة الفلسطينية، إذ إن تطبيق هذا المبدأ يفترض أصلاً وجود دولة ذات سيادة فعلية، وسلطة قادرة على تنفيذ قرارها، ومؤسسات تستطيع حماية المجتمع وتُخضع أدوات القوة لمرجعيتها.[1]

في المقابل، لا يعني غياب الدولة المستقلة أنه يمكن لتعدد القوى المسلحة واحتفاظ كل تنظيم بقرار مستقل بشأن استخدام القوة، أن يشكلا صيغة مستدامة لمشروع وطني موحد. فوجود أكثر من مركز لقرار الحرب والسلم يضع المجتمع بأسره أمام نتائج قرارات لا يشارك بالضرورة في اتخاذها، ويجعل من الصعب بناء مؤسسات سياسية قادرة على تمثيل الفلسطينيين وصوغ استراتيجيا وطنية ملزمة للجميع. وهنا تبرز إحدى المعضلات المركزية في التجربة الفلسطينية: كيف يمكن الحفاظ على حقّ شعب واقع تحت الاحتلال في مقاومته، من دون أن يتحول هذا الحقّ إلى مبرر لاستقلال التنظيمات المسلحة عن القرار السياسي الوطني؟ وكيف يمكن، في المقابل، المطالبة بإخضاع السلاح لسلطة مركزية من دون أن يصبح ذلك مدخلاً لتجريد الفلسطينيين من أدوات القوة مع بقاء الاحتلال قائماً، وقوته العسكرية لا قيود فعلية عليها؟

حتى الآن، لم ينجح الفلسطينيون في إنتاج صيغة وطنية مستقرة تحل هذه المعضلة، إذ لم تتبلور مرجعية سياسية موحدة تحدد مكانة العمل المسلح داخل استراتيجيا التحرر الوطني، ولا قواعد متوافق عليها تضبط قرار استخدام القوة وتحدد علاقته بالأدوات السياسية والدبلوماسية والشعبية. ولهذا ظل السلاح في آنٍ واحد مصدراً من مصادر القوة في مواجهة الاحتلال، ومصدراً للتنازع الداخلي بشأن الشرعية والسلطة والقرار.

## هجوم ٧ تشرين الاول / أكتوبر: من ذروة العمل العسكري إلى إعادة التفكير في جدواه

مثّل هجوم ٧ تشرين الأول / أكتوبر ذروة غير مسبوقة لخيار العمل العسكري الفلسطيني، سواء من حيث حجم العملية وطبيعتها، أو من حيث التداعيات التي أطلقتها فلسطينياً وإسرائيلياً وإقليمياً ودولياً. لكنه، في الوقت نفسه، مثّل بداية مرحلة يُفترض أن تدفع الفلسطينيين إلى إعادة طرح الأسئلة الأكثر جوهرية عن مكانة العمل العسكري في المشروع الوطني، وحدود قدرته على تحقيق التوازن العسكري مع الاحتلال في ظل موازين القوة القائمة.

فالتكلفة التي ترتبت على الحرب كانت كارثية بالنسبة إلى قطاع غزة والمجتمع الفلسطيني عامة: عشرات الآلاف من القتلى والجرحى؛ دمار واسع؛ نزوح جماعي؛ انهيار شبه كامل لشروط الحياة في قطاع غزة؛ وقوف مليونَي مواطن في غزة على حافة التهجير. ومع أن المسؤولية المباشرة عن هذا الدمار والقتل تقع على إسرائيل، إلّا إنه لا يمكن لهذه النتائج أن تمر فلسطينياً من دون مراجعة صريحة للأدوات والاستراتيجيات التي قادت إلى هذه اللحظة، ولقدرة المجتمع الفلسطيني الفعلية على تحمّل تكلفة مواجهات بهذا الحجم.

ويجب ألّا يكون السؤال هنا عن شرعية مقاومة الاحتلال من حيث المبدأ، بقدر ما يجب أن يكون عن الوسائل الأكثر قدرة على خدمة الهدف الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة. فمن المشروع، بل من الضروري، التساؤل عمّا إذا كان العمل العسكري بصورته التي عرفها الفلسطينيون خلال العقود الماضية لا يزال قادراً، في ظل الاختلال الهائل في موازين القوة وغياب العمق الاستراتيجي والحماية الدولية الفاعلة، على تحقيق مكاسب تتناسب مع أثمانه، أم إنه بات يمنح إسرائيل، في بعض الحالات، فرصة لاستخدام تفوقها العسكري من أجل إيقاع خسائر تتجاوز قدرة المجتمع الفلسطيني على الاحتمال، وفرض وقائع جديدة قد تصل إلى التهجير أو تغيير الخريطة السكانية والجغرافية.

مثل هذه المراجعة يجب عدم النظر إليها بصفتها إعلان هزيمة، أو تبرئة إسرائيل من مسؤوليتها عن الحرب والدمار والإبادة التي تعرّض لها الفلسطينيون في غزة، كما أنها لا تعني التخلي عن حقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال. إنها، في جوهرها، مراجعة لأداة من أدوات العمل الوطني في ضوء نتائج استخدامها، لأن شرعية الهدف لا تعفي أي حركة وطنية من تقييم وسائلها، وقياس قدرتها على تحقيق أهدافها، ومقارنة مكاسبها السياسية والعسكرية بالتكلفة التي يتحملها المجتمع الذي يُفترض بها أن تخدمه.

وتصبح هذه المراجعة أكثر إلحاحاً لأن المرحلة التي تلي الحرب تفرض أولويات فلسطينية قد تكون مغايرة لتلك التي سادت في مراحل سابقة. وفي طليعة هذه الأولويات الحفاظ على الوجود الفلسطيني على الأرض، ومنع أي مخططات للتهجير، وحماية ما تبقّى من قدرته على الصمود وإعادة البناء. وفي مثل هذه المرحلة، لا يكفي أن تُقاس الأدوات الوطنية بقدرتها على إلحاق الضرر بإسرائيل، بل بقدرتها على حماية الفلسطينيين أيضاً،

والحفاظ على أرضهم ومجتمعهم، ومنع إسرائيل من تحويل التفوق العسكري إلى تغيير دائم في الواقع الديموغرافي والسياسي.

وفي الوقت نفسه، أفضت الحرب إلى تحولات عميقة في البيئة الدولية المحيطة بالقضية الفلسطينية، إذ اتسعت مساحة التعاطف مع الفلسطينيين في قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي، وتعرضت صورة إسرائيل لاهتزاز غير مسبوق في العديد من المجتمعات، وتزايدت الانتقادات الموجهة إلى سياساتها تجاه الفلسطينيين.

وهذه التحولات تطرح بدورها سؤالاً استراتيجياً: كيف يمكن تحويل ما تحقق من تحوّل في الرأي العام، وعزلة إسرائيل المتزايدة، إلى قوة سياسية ودبلوماسية وقانونية تخدم الحقوق الفلسطينية؟ وكيف يمكن بناء استراتيجيا وطنية تستثمر في هذا التحول بدلاً من تبديده في دورة جديدة من المواجهات التي تعيد مركز الثقل من السياسة والحقوق، إلى الميدان الذي تتمتع فيه إسرائيل بأكبر قدر من التفوق؟

غير أن المشكلة تكمن في أن هذه المراجعة الضرورية فلسطينياً تجري في الوقت نفسه الذي تتصاعد مطالب خارجية بنزع سلاح الفصائل الفلسطينية. وهنا تختلط مسألتان مختلفتان يجب الفصل بينهما بوضوح: الأولى هي حاجة الفلسطينيين أنفسهم إلى مراجعة مكانة السلاح والعمل العسكري داخل استراتيجيتهم الوطنية انطلاقاً من مصالحهم وتجربتهم والتكلفة التي دفعوها؛ الثانية هي المطالب الإسرائيلية والدولية المتعلقة بنزع السلاح، والتي تنطلق من حسابات ومصالح مغايرة. فمراجعة الفلسطينيين جدوى أداة من أدواتهم شيء، وأن تُفرض عليهم نتيجة هذه المراجعة من الخارج، بمعزل عن إنهاء الاحتلال وضمان حقوقهم وأمنهم السياسي والوطني، شيء آخر تماماً.

## المقاربات الدولية لنزع السلاح: تسوية شاملة أو ترتيبات أمنية مشروطة

أصبح نزع سلاح الفصائل الفلسطينية في صلب الأجندة الدولية المتعلقة بمستقبل غزة والنظام السياسي الفلسطيني، لكن المواقف الدولية لا تتعامل مع هذا الملف بالطريقة نفسها. فهناك مقاربة تضع نزع السلاح ضمن تسوية سياسية أوسع تشمل إنهاء الحرب والاحتلال وقيام دولة فلسطينية، كما في "إعلان نيويورك". وفي المقابل، تركز مقاربة أُخرى، كما في خطة الرئيس ترامب وقرار مجلس الأمن رقم ٢٨٠٣ وما تلاهما من خريطة طريق، على نزع السلاح وإعادة ترتيب الوضع الأمني والسياسي في غزة، مع إبقاء مسألة الدولة وإنهاء الاحتلال ضمن مسار سياسي لاحق.

تبنّى إعلان نيويورك بوضوح سياسة السلطة الفلسطينية القائمة على "دولة واحدة، حكومة واحدة، قانون واحد، وسلاح واحد"، ودعا إلى عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن آلية متفق عليها وبتعاون دولي، ونصّ على إنهاء حكم حركة "حماس" في غزة وتسليم سلاحها إلى السلطة الفلسطينية. ولا لبس، بالتالي، في أن الإعلان تبنّى هدف إنهاء وجود قوى مسلحة فلسطينية تعمل خارج إطار السلطة المركزية، لكنه فعل ذلك في السياق السياسي الأوسع وهو: "إنهاء الحرب في غزة"، و"تماشياً مع هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات

سيادة، أي ضمن تصور سياسي أوسع لا يبدأ وينتهي عند نزع السلاح."[٢]

فإعلان نيويورك لا يتحدث عن السلاح الفلسطيني وحده، بل يضع إلى جانبه مجموعة من الاستحقاقات السياسية والأمنية المتبادلة: وقف الحرب؛ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من غزة؛ رفض الاحتلال والحصار وتقليص مساحة القطاع أو تهجير سكانه؛ توحيد غزة والضفة الغربية ضمن دولة فلسطينية واحدة. والأهم أنه يضع هذه الترتيبات ضمن مسار معلن لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وتجسيد دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتواصلة جغرافياً، مع توفير ضمانات أمنية للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. وبهذا المعنى، فإن نزع السلاح في منطق إعلان نيويورك ليس إجراء أمنياً قائماً بذاته، وإنما جزء من انتقال سياسي يفترض أن يقود في الوقت نفسه إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة وحدة السلطة والقرار.

هذا لا يعني أن إعلان نيويورك أقام توازناً كاملاً بين الالتزامات الفلسطينية والإسرائيلية، أو أنه حدد آليات متساوية لإلزام الطرفين بتنفيذها، بل إنه على مستوى البناء السياسي للمقاربة، وضع مسألة السلاح، على الأقل نظرياً، ضمن عملية انتقال متبادل من واقع الاحتلال والصراع المسلح إلى واقع الدولة والسيادة والتسوية السياسية. وبهذا المعنى، لا يظهر نزع السلاح فيه باعتباره ثمناً فلسطينياً منفصلاً عن التسوية، وإنما جزء من إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني في سياق يفترض، بالتوازي، إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية.

أمّا خطة ترامب التي تبنّاها قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٠٣ في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٥، فانطلقت من ترتيب مغاير، فقد وضعت نزع الطابع العسكري عن غزة، وإخراج أسلحة "حماس" وسائر الجماعات المسلحة من الخدمة، وتفكيك البُنى العسكرية، في صلب النظام الأمني والسياسي للمرحلة الانتقالية، إلى جانب إنشاء قوة استقرار دولية وترتيبات حكم انتقالي وإعادة إعمار القطاع. وفي نصّ الخطة والقرار، كان الانتقال إلى تقرير المصير والدولة الفلسطينية أقل تحديداً من الالتزامات الأمنية، إذ ارتبط بإصلاح السلطة الفلسطينية والتقدم في إعادة إعمار غزة وتهيؤ الظروف لمسار "ذي صدقية" نحو تقرير المصير والدولة.[٣]

غير أن الصورة أصبحت أكثر تعقيداً مع صدور خريطة الطريق ذات النقاط الخمس عشرة[٤] في ٣٠ تموز / يوليو ٢٠٢٦ لاستكمال تنفيذ خطة ترامب والقرار ٢٨٠٣. فالخريطة أدخلت عنصراً مهماً من التبادلية والتدرج لم يكونا ظاهرّين بالوضوح نفسه في الصيغة الأصلية. فهي تنصّ على وقف العمليات العسكرية من الطرفين، وتربط الانتقال من مرحلة إلى أُخرى بالتحقق من تنفيذ التزامات المرحلة السابقة، وتجعل عملية إخراج الأسلحة الثقيلة والمنشآت العسكرية والمخازن والأنفاق من الخدمة عملية متدرجة ومتسلسلة ومحددة زمنياً، تنفذها الإدارة الفلسطينية الانتقالية وتشارك فيها الفصائل، ولا يُسلَّم خلالها السلاح إلى إسرائيل، أو إلى أي جهة غير فلسطينية. والأهم أن الخريطة تربط بصورة صريحة مراحل نزع السلاح بمراحل الانسحاب الإسرائيلي من المناطق التي تسيطر عليها

إسرائيل في غزة، وصولاً إلى استكمال الانسحاب المرحلي من القطاع.

ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن خريطة الطريق تخفف من الطابع الذي ربما يجعل نزع السلاح يبدو كأنه استسلام أحادي. لكنها لا تبدد بالكامل منطق ما بعد الهزيمة الكامن في الإطار الأوسع، ذلك بأن ما يجري تنظيمه بدقة هو مستقبل القوة الفلسطينية في غزة، وكيفية تفكيكها، وإعادة بناء الحكم والأمن بعد الحرب، بينما لا يحظى إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية بمستوى مماثل من الإلزام والتحديد المؤسساتي والزمني.

ويتضح الفارق بين المقاربتين بصورة أكبر عند النظر إلى معنى مقولة "سلطة واحدة وسلاح واحد"، ففي إعلان نيويورك، يأتي حصر السلاح في يد سلطة واحدة ضمن تصور أوسع لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وإنهاء الاحتلال، وتوحيد غزة والضفة الغربية ومؤسسات النظام السياسي الفلسطيني. أي أن توحيد السلاح هنا يُطرح على أنه جزء من بناء الدولة وتجسيد سيادتها.

أمّا في خريطة الطريق، فإن المبدأ يُطبَّق أولاً داخل قطاع غزة، من خلال إدارة انتقالية فلسطينية من حيث تكوينها، لكنها تعمل ضمن مرجعية وإطار دوليين للإشراف والتنفيذ والتحقق. وبذلك يجري توحيد السلطة الأمنية ونزع سلاح الفصائل فقط في قطاع غزة، وقبل عودة غزة إلى إطار سلطة فلسطينية موحدة تشمل الضفة والقطاع. أمّا الانتقال من هذا الترتيب الانتقالي إلى سلطة فلسطينية واحدة، ثم إلى دولة ذات سيادة، فيبقى مرحلة لاحقة مرتبطة بمسار سياسي لم تُحسم شروطه ونتائجه بالوضوح نفسه.

## نزع السلاح في التجارب الدولية: جزء من التسوية وليس بديلاً منها

إذا كان الخلاف بين المقاربتين الدوليتين اللتين سبقت مناقشتهما يتعلق، في جانب أساسي منه، بموقع نزع السلاح داخل العملية السياسية – هل يأتي جزءاً من تسوية تنهي الصراع وتوفر إطاراً سياسياً وأمنياً جديداً، أم يصبح شرطاً سابقاً للوصول إلى تلك التسوية – فإن التجارب الدولية في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (disarmament, demobilization and reintegration/DDR) توفر بعض الدروس المفيدة في هذا المجال. ولا يعني ذلك أن هناك تجربة يمكن إسقاطها على الحالة الفلسطينية، لأن خصوصية هذه الحالة، وفي مقدمها استمرار الاحتلال، وغياب الدولة الفلسطينية ذات السيادة، والاختلال الكبير في ميزان القوة بين الطرفين، تضع حدوداً واضحة لأي مقارنة. غير أن التجارب المقارنة تساعد في فهم الشروط السياسية والأمنية التي تجعل تخلّي حركة مسلحة عن سلاحها ممكناً ومستداماً.

والدرس الأول في هذه التجارب هو أن نزع السلاح ليس مجرد عملية تقنية لجمع البنادق والصواريخ ووضعها في مستودعات، بل هو في جوهره جزء من الانتقال من منطق الحرب إلى منطق السياسة. وقد تناولت الأدبيات المبكرة نزع السلاح وفق نموذج "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" (DDR)، باعتباره نوعاً من "العقد الاجتماعي" الذي يتخلى بموجبه المقاتلون عن أدوات القوة في مقابل نشوء بيئة سياسية وأمنية جديدة تجعل العودة إلى السلاح أقل ضرورة وأقل جاذبية.[٥] كما تؤكد دراسات أحدث أن

نزع السلاح أصبح مكوِّناً مألوفاً في اتفاقات السلام النهائية، لكن شروطه وآلياته وتوقيته تكون عادة محل تفاوض دقيق بين الأطراف، وليست مجرد إجراء يُفرض بعد انتهاء المفاوضات.[٦]

ويَظهر هذا المعنى أيضاً في معايير الأمم المتحدة، ففي صيغة برنامج "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" التقليدية المتكاملة، يُفترض وجود اتفاق سلام أو وقف إطلاق نار متفاوض عليهما ويوفران إطاراً للعملية، وحداً أدنى من الثقة بالمسار السياسي، واستعداد الأطراف للمشاركة، وضمانات أمنية أساسية. صحيح أن الأمم المتحدة طورت خلال الأعوام الأخيرة أدوات يمكن استخدامها حتى في غياب هذه الشروط، من بينها إدارة الأسلحة الانتقالية وبرامج الحد من العنف المجتمعي، إلّا إن هذه الأدوات تهدف أساساً إلى تهيئة الظروف لعملية سياسية أوسع، ولا تعني أن نزع السلاح الكامل يمكن فصله عن التسوية السياسية والأمنية.[٧]

وتوضح تجربة إيرلندا الشمالية أهمية هذه المسألة. فنزع سلاح الجيش الجمهوري الإيرلندي لم يكن شرطاً مسبقاً لاتفاق الجمعة العظيمة في سنة ١٩٩٨، ولم يحدث فور توقيعه، وإنما جرى داخل عملية سياسية أوسع شملت إنشاء مؤسسات لتقاسم السلطة، وإصلاح الشرطة والترتيبات الأمنية، والإفراج عن سجناء، وتطبيع الوضع العسكري والأمني، وإنشاء لجنة دولية مستقلة للتحقق من إخراج الأسلحة من الاستخدام. وقد استغرقت العملية أعواماً، فالجيش الجمهوري لم يبدأ أول خطوة فعلية في نزع السلاح إلّا في سنة ٢٠٠١، قبل أن تعلن اللجنة المستقلة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ اكتمال العملية. وتبيّن الدراسات المتعلقة بهذه التجربة أن التأخير لم يكن متعلقاً بالسلاح وحده، بل بمدى تنفيذ الالتزامات السياسية والأمنية الأُخرى، وبإصرار الجمهوريين على ألّا يكون نزع السلاح تنازلاً أحادياً منفصلاً عن سائر التحولات التي وعدت بها التسوية.[٨]

ولا تعني تجربة إيرلندا الشمالية أن الخطوات كلها نُفذت بالتزامن الكامل، أو أن العملية خلت من أزمات وانقطاعات، بل على العكس، كانت مسألة السلاح واحدة من أكثر قضايا تنفيذ الاتفاق خلافاً. وهذا تحديداً ما يجعلها ذات دلالة: فقد كان التسلسل والتبادلية والتحقق جزءاً من العملية السياسية نفسها، ولم يكن السؤال ببساطة متى يسلّم طرف سلاحه، وإنما كيف يمكن القيام بذلك من دون أن يشعر بأنه نفذ التزاماً لا رجعة عنه، في الوقت الذي يستطيع الطرف الآخر تأجيل التزاماته أو إعادة تفسيرها.

وتقدم كولومبيا مثالاً مغايراً، لكنه يقود إلى نتيجة مشابهة. ففي اتفاق السلام النهائي بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية "فارك" في سنة ٢٠١٦، جاء التخلي عن السلاح ضمن صفقة سياسية أوسع كثيراً، وشملت المشاركة السياسية، والإصلاح الريفي، والعدالة الانتقالية، وحقوق الضحايا، وضمانات أمنية، وبرامج لإعادة دمج المقاتلين في الحياة المدنية والاقتصادية، مع دور للأمم المتحدة في التحقق من وقف إطلاق النار وتسليم السلاح. ولم يكن المقصود اختفاء الحركة سياسياً بعد تخلّيها عن السلاح، وإنما انتقالها من التنظيم المسلح إلى العمل السياسي القانوني، وهو ما وفّر لقادتها

وأعضائها، من حيث المبدأ، وسيلة أُخرى لمواصلة السعي لأهدافهم السياسية من دون استخدام القوة.[٩]

وقد وصفت دراسات حديثة التخلي عن السلاح في تجربة "فارك" بأنه فعل رمزي وسياسي بقدر ما هو أمني، معتبرة أنه انتقال من هوية التنظيم المقاتل إلى فاعل سياسي يعمل من دون السلاح. لكن التجربة الكولومبية تكشف في الوقت نفسه حدود أي قراءة مبسطة لنجاح برنامج "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج"، إذ ظلت إعادة الإدماج والحماية الأمنية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تواجه مشكلات كبيرة، كما ظهرت مجموعات منشقة رفضت الاتفاق أو عادت إلى العمل المسلح. أي أن وضع السلاح جانباً لا ينهي وحده دوافع الصراع، ولا يضمن استدامة السلام إذا لم تُنفذ المكونات الأُخرى الاتفاق.[١٠]

## نزع السلاح وإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني

تعيد هذه التجارب النقاش إلى الحالة الفلسطينية، وإلى الخلاف الذي سبق أن جرى تناوله بشأن خريطة الطريق الخاصة بغزة، والسجال الفلسطيني – الفلسطيني عن السلاح. وتكتسب تجارب نزع السلاح أهمية إضافية في الحالة الفلسطينية من زاوية لا تتعلق بالعلاقة مع إسرائيل وحدها، بل بالعلاقة بين الفلسطينيين أنفسهم. فمسألة السلاح لا تعني أن التخلي عنه يجب أن يقترن بإنهاء الاحتلال وضمان الحقوق الوطنية فحسب، بل بكيفية تنظيم القوة داخل النظام السياسي الفلسطيني، وبمَن يملك قرار استخدامها، وبإمكان الانتقال من تعدد مراكز القوة المسلحة إلى مرجعية وطنية واحدة من دون أن يتحول ذلك إلى إقصاء سياسي، أو إلى إخضاع طرف فلسطيني لطرف آخر.

ومن هذه الزاوية، تقدم تجارب نزع السلاح درساً مهماً: التخلي عن السلاح يصبح أكثر قابلية للاستمرار عندما لا يعني خروج الحركة المسلحة من المجال السياسي، أو إلغاء قدرتها على التأثير، وإنما انتقالها من القوة العسكرية إلى المنافسة والمشاركة السياسية ضمن قواعد ومؤسسات متفق عليها. وتقدم التجربة الكولومبية مثالاً فحواه أن التخلي عن السلاح لا يعني بالضرورة التخلي عن الأهداف والمطالب السياسية والاجتماعية التي حملتها الحركة المسلحة، وإنما يمكن أن يفتح مساراً آخر لمواصلة العمل من أجلها من خلال السياسة والمؤسسات.

غير أن استحضار هذا الدرس في الحالة الفلسطينية يفرض أيضاً عدم اختزال المشكلة في الشروط الخارجية لنزع السلاح. فمثلما لا يمكن مطالبة الفلسطينيين بالتخلي عن أدوات القوة من دون معالجة الاحتلال والسيادة والضمانات السياسية والأمنية، لا يستطيع الفلسطينيون بدورهم تأجيل السؤال الداخلي إلى ما لا نهاية بحجة استمرار الاحتلال. فالسؤال المتعلق بالسلاح هو جزء من أزمة أوسع أصابت المشروع الوطني وأدواته خلال العقود الماضية.

لقد وصل المشروع السياسي الذي نشأ عن اتفاق أوسلو والمفاوضات إلى مأزق عميق من دون أن يحقق الدولة، أو يوقف الاستيطان، أو يضع حداً للاحتلال. وفي المقابل، كشفت تجربة العمل العسكري،

وخصوصاً بعد ٧ تشرين الأول / أكتوبر وما أعقبه، عن حدود قاسية تتعلق بقدرة القوة المسلحة على تحويل إنجازاتها العسكرية إلى مكاسب سياسية، وعلى حماية المجتمع الفلسطيني من التكلفة الهائلة التي يمكن أن تترتب على المواجهة في ظل اختلال كبير في ميزان القوة. وبصورة أو بأُخرى، دخل النموذجان اللذان تنافسا طويلاً على قيادة المشروع الوطني – نموذج التفاوض للوصول إلى الدولة، ونموذج المقاومة المسلحة لفرض تغيير في موازين الصراع – في أزمة تستدعي مراجعة أعمق من مجرد العودة إلى المفاضلة بينهما.

ومن هنا، يجب ألّا ينحصر النقاش الفلسطيني في الاختيار مرة أُخرى بين أوسلو و٧ تشرين الأول / أكتوبر، كأن هذين يمثلان الإمكانَين الوحيدين المتاحين. فالمطلوب، قبل تحديد مصير السلاح، هو إعادة تعريف المشروع الوطني نفسه: أهدافه السياسية، واستراتيجيته، وأدواته، والعلاقة بين هذه الأدوات، وعندها يصبح النقاش بشأن السلاح جزءاً من سؤال أوسع يتعلق بكيفية مقاومة الاحتلال وتحقيق الحقوق الوطنية، لا قضية منفصلة يمكن حسمها بقرار أمني أو تنظيمي.

ويعيد ذلك إلى الواجهة سؤالاً مركزياً يتعلق بمرجعية السلاح، إذ لا يمكن أن يكون قرار الحرب أو السلم، أو الانتقال من العمل المسلح إلى أدوات أُخرى، قرار "حماس" وحدها، أو "فتح" وحدها، أو السلطة الفلسطينية، كما يجب ألّا يكون قراراً تفرضه عاصمة إقليمية أو دولية. فقرار بهذا الحجم يحتاج إلى شرعية وطنية جامعة تكاد تكون غائبة اليوم بفعل الانقسام وتعطل المؤسسات وتآكل الشرعيات القائمة.

ولذلك تصبح إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من معالجة قضية السلاح. فالفلسطينيون بحاجة إلى مؤسسات تمثيلية قادرة على وضع استراتيجيا وطنية ملزمة للجميع: منظمة تحرير معاد بناؤها بصورة أكثر تمثيلاً، ومؤسسات منتخبة، وحكومة ذات شرعية سياسية، وقواعد واضحة للمساءلة واتخاذ القرار. ويمكن للانتخابات، مع إدراك حدودها، أن تكون أحد المداخل لإعادة حقّ تقرير الخيارات الوطنية إلى المجتمع الفلسطيني بعد أعوام طويلة من الانقسام وتعطل المؤسسات.

في هذا الإطار فقط تكتسب مقولة "سلاح واحد" معناها السياسي الكامل. فالمشكلة ليست مجرد توحيد البنادق تحت اسم واحد، وإنما تحديد تحت أي سلطة، وبأي شرعية، ولخدمة أي استراتيجيا وطنية تُستخدم أدوات القوة، إذ لا يمكن بناء دولة فلسطينية مستقرة في ظل وجود تنظيمات مسلحة متعددة تحتفظ كل منها بقرار مستقل بشأن الحرب والسلم. غير أن احتكار القوة لا يصبح شرعياً بمجرد انتقال السلاح من الفصائل إلى أجهزة رسمية إذا كانت هذه الأجهزة نفسها تفتقر إلى الشرعية الديمقراطية، أو تعمل خارج الرقابة والمساءلة. فالمطلوب في النهاية ليس "سلاح الفصائل" ولا "سلاح السلطة" بمعناهما الفئوي، وإنما جهاز أمني وطني مهني وموحد، خاضع لسلطة مدنية شرعية وللقانون والرقابة التشريعية والقضائية.

ويترتب على ذلك أيضاً أن أي معالجة جدية لسلاح "حماس" والفصائل الأُخرى لا يمكن فصلها عن السؤال المتعلق بمستقبل هذه القوى داخل النظام السياسي. فمن الصعب تصور انتقال مستدام من السلاح إلى

السياسة إذا كان التخلي عن السلاح يعني في الوقت نفسه الإقصاء السياسي، أو إنهاء وجود التنظيم الذي يقوم بهذه الخطوة. وإذا كان الهدف هو إخراج القوة المسلحة من المنافسة الداخلية وحصرها في مؤسسات وطنية، فلا بد في المقابل من فتح المجال أمام الفصائل التي تقبل قواعد النظام السياسي للعمل كأحزاب وحركات اجتماعية تسعى لأهدافها من خلال الوسائل السياسية والسلمية.

وهنا يكتسب مفهوم إعادة الإدماج، وهو أحد المكونات الأساسية في تجارب برنامج "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج"، أهمية خاصة، ذلك بأن التعامل مع المقاتلين لا ينتهي بتسليم السلاح، وإنما يتطلب مسارات للانتقال إلى الحياة المدنية، وإعادة التأهيل والتعليم والعمل، وإمكان دمج مَن تتوافر فيهم المعايير المهنية والقانونية في المؤسسات الأمنية الرسمية. وفي الحالة الغزية تحديداً، يصعب فصل ذلك عن إعادة الإعمار، وخلق أفق اقتصادي واجتماعي للشباب الذين عاشوا أعوام الحرب والحصار والدمار، لأن إعادة الإعمار والتنمية وفتح المجال السياسي ليست مجرد مكافآت تأتي بعد إنجاز نزع السلاح، وإنما يمكن أن تكون من شروط نجاح عملية التحول نفسها.

وفي الوقت نفسه، فإن مراجعة دور العمل المسلح يجب ألّا تتحول إلى مرادف للتخلي عن مقاومة الاحتلال. فهذا الخلط يحصر الفلسطينيين في ثنائية زائفة بين الإبقاء على السلاح بصورته الحالية، وبين قبول الأمر الواقع الإسرائيلي. والمقاومة، تاريخياً وسياسياً، أوسع من العمل العسكري، إذ يمكن أن تتخذ أشكالاً من المقاومة الشعبية والمدنية، ومواجهة الاستيطان، والمقاطعة، والعصيان المدني، والعمل القانوني والدبلوماسي الدولي، وتنظيم الجاليات، وبناء تحالفات قادرة على زيادة التكلفة السياسية والاقتصادية لاستمرار الاحتلال.

إلّا إن الانتقال إلى هذه الأدوات لا ينجح بالشعارات وحدها، فإذا لم يرَ الفلسطينيون أن البدائل غير المسلحة قادرة فعلاً على التأثير في الاحتلال وتحقيق مكاسب سياسية، فإن دوافع العودة إلى السلاح ستظل قائمة. ولذلك فإن السؤال الحقيقي ليس فقط كيفية إنهاء نمط معين من المقاومة، بل كيفية بناء استراتيجيا مقاومة بديلة أكثر قدرة على تحقيق الأهداف الوطنية، وأقل تكلفة على المجتمع الفلسطيني.

ومن هنا تأتي أهمية أن تكون المبادرة في معالجة ملف السلاح فلسطينية في جوهرها، حتى إن تطلّب تنفيذها ضمانات ومشاركة دولية وإقليمية. فإذا جاء نزع السلاح كشرط إسرائيلي أو أميركي أو دولي مفروض على الفلسطينيين، فمن السهل أن يُنظر إليه داخلياً باعتباره تكريساً لنتائج الحرب، أو محاولة لتصفية فصيل، أو تجريد الفلسطينيين من أدوات القوة. أمّا إذا جاء في سياق مراجعة وطنية مستقلة لاستراتيجيا الصراع، وإعادة بناء المؤسسات، وإدماج مختلف القوى في نظام سياسي موحد، فإنه يمكن أن يكتسب معنى مغايراً بصفته جزءاً من إعادة بناء الحركة الوطنية نفسها.

وبذلك يستطيع الفلسطينيون الجمع بين موقفين لا تناقض بينهما: الأول، أن استمرار الفصائل المسلحة كقوى عسكرية مستقلة لا يمثل نموذجاً قابلاً للاستمرار لدولة فلسطينية أو لنظام سياسي موحد؛ الثاني، أن نزع هذا السلاح في غياب السيادة والشرعية

الوطنية والضمانات السياسية والأمنية المتبادلة لا يمثل بدوره أساساً صالحاً لتسوية مستقرة. وبين هذين الموقفين تقع المساحة التي يجب أن يصوغ فيها الفلسطينيون مقاربتهم الخاصة: مراجعة تجربة العمل العسكري، وتحديد موقعه وبدائله داخل الاستراتيجيا الوطنية، وتحويل الفصائل المسلحة إلى قوى سياسية، وتوحيد المؤسسات الأمنية تحت القانون والرقابة، بالتوازي مع ربط أي تحول فعلي في ملف السلاح بمسار قابل للتحقق نحو إنهاء الاحتلال والانسحاب الإسرائيلي وإعادة الإعمار والوحدة بين غزة والضفة، وبآليات تراقب التزامات جميع الأطراف لا التزامات الفلسطينيين وحدهم.

**فالبديل من السلاح لا يمكن أن يكون الفراغ، مثلما أن البديل من المقاومة المسلحة يجب ألّا يكون الاستسلام للأمر الواقع. فالتحدي هو بناء مشروع وطني يستطيع أن يحافظ على القدرة الفلسطينية على مقاومة الاحتلال والسعي لإنهائه، وفي الوقت نفسه يمنع تحوّل السلاح إلى مصدر لانقسام النظام السياسي، أو إلى أداة يمكن أن يدفع المجتمع الفلسطيني تكلفتها من دون أن يكون شريكاً في قرار استخدامها.**

في الختام، يمكن القول إن معالجة مسألة السلاح في الحالة الفلسطينية ترتبط بمسارين متلازمين: مسار خارجي يتعلق بإنهاء الاحتلال وتوفير أفق سياسي وسيادي وضمانات تجعل الانتقال من المقاومة المسلحة جزءاً من تحوّل حقيقي في طبيعة الصراع، لا مجرد تجريد للفلسطينيين من القوة؛ مسار داخلي يتعلق بإعادة بناء العقد السياسي الفلسطيني بحيث تصبح المؤسسات الوطنية، لا التنظيمات المسلحة، هي الإطار الذي تُدار داخله الخلافات، وتحدَّد من خلاله الاستراتيجيا الوطنية، ويُتخذ عبره قرار الحرب والسلم. ومن دون المسارَين معاً، يظل نزع السلاح عرضة لأن يُفهم إمّا بصفته فرضاً لنتائج الحرب، وإمّا أداة لإعادة توزيع القوة داخل الساحة الفلسطينية.

غير أن رفض نزع السلاح بهذه الشروط لا يُعفي الفلسطينيين من مراجعة تجربة العمل المسلح، ولا من إعادة التفكير في موقعه داخل المشروع الوطني بعد ٧ تشرين الأول / أكتوبر وما تلاه. فالقضية في جوهرها ليست مجرد الاختيار بين الاحتفاظ بالسلاح أو التخلي عنه، بل بناء مشروع وطني موحد وشرعي يحدد متى تُستخدم القوة، وتحت أي مرجعية، ولخدمة أي هدف سياسي، ويوفر في الوقت نفسه بدائل فاعلة من مقاومة الاحتلال. فـ "السلاح الواحد" لا يكتسب شرعيته بمجرد أن يصبح واحداً، وإنما من السلطة الشرعية التي يخضع لها، والاستراتيجيا الوطنية التي يخدمها، والسيادة التي يُفترض أن يحميها. ■

## المصادر


١ تثير مقولة "وحدانية السلاح" مسألة أساسية تتعلق بمدى إمكان فصلها عن وجود دولة واحدة ذات سيادة. ففي الحالة الإسرائيلية التي تُستحضر أحياناً بصفتها نموذجاً لتوحيد السلاح في إطار الدولة ونزع سلاح التنظيمات والميليشيات المسلحة، غالباً من دون إيلاء الفوارق السياقية ما تستحقه من اعتبار، جاءت مواجهة بن – غوريون مع سفينة "ألتالينا" في سنة ١٩٤٨ بعد قيام الدولة، وفي سياق دمج التنظيمات الصهيونية المسلحة في جيش واحد. أي أن توحيد السلاح جرى بالتوازي مع الاستقلال وقيام الدولة، بينما تظل هذه الشروط غير مكتملة في الحالة الفلسطينية.

٢ "الجمعية العامة تعتمد قراراً يُقرّ إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين وحل الدولتين"، أخبار الأمم المتحدة، ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٢٥، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://news.un.org/ar/story/2025/09/1143339

٣ يُنظر قرار مجلس الأمن الدولي (S/RES/2803 - 2025)، في موقع الأمم المتحدة، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://docs.un.org/en/s/res/2803(2025)

٤ تُنظر الخريطة في موقع "مجلس السلام"، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://boardofpeace.org/ar/gaza-roadmap

٥ Mark Knight and Alpaslan Özerdem, "Guns, Camps and Cash: Disarmament, Demobilization and Reinsertion of Former Combatants in Transitions from War to Peace", *Journal of Peace Research*, vol. 41, no. 4 (2004), pp. 499-516.

٦ Robert Muggah, "No Magic Bullet: A Critical Perspective on Disarmament, Demobilization and reintegration (DDR) and Weapons Reduction in Post-Conflict Contexts", *The Round Table*, vol. 94, issue 379 (2005), pp. 239-252.

٧ تُنظر تفصيلاً عن برنامج "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" (DDR) في:
"35 Years of UN Secretarial Support on DDR", *DDR Bulletin*, issue 2 (2025), https://www.unddr.org/the-ddr-bulletin/the-ddr-bulletin-issue-2-2025/

٨ David Mitchell, "Sticking to their Guns? The Politics of Arms Decommissioning in Northern Ireland, 1998–2007", *Contemporary British History*, vol. 24, issue 3 (2010), pp. 341–361, https://doi.org/10.1080/13619462.2010.497253

٩ Alexandra Phelan, "Engaging Insurgency: The Impact of the 2016 Colombian Peace Agreement on FARC's Political Participation", *Studies in Conflict & Terrorism*, vol. 42, issue 9 (2019), pp. 836–852, https://doi.org/10.1080/1057610X.2018.1432027

١٠ **Júlia Palik & Nicholas Marsh, “A Theory of the Symbolic Role of Disarmament During Peace Processes: The Laying Down of FARC-EP’s Weapons in Colombia”, *Security Dialogue*, vol. 56, issue 1 (2025), pp. 58-75. https://doi.org/10.1177/09670106241265640**

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

# تاريخ من الأمل الخادع
# لجان التحقيق في فلسطين

**لوري ألين**